الأمم المتحدة

TD/B(S-XXXVI)/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 October 2025
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية السادسة والثلاثون

جنيف، 19 أيلول/سبتمبر 2025

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية السادسة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في 19 أيلول/سبتمبر 2025

الرجاء إعادة الاستعمال

GE.25-17548 (A) 151125 171125

مقدمة

عقد مجلس التجارة والتنمية الدورة الاستثنائية السادسة والثلاثين في قصر الأمم بجنيف، في 19 أيلول/سبتمبر 2025 في جلسة عامة واحدة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر

المقرر 590 (دا-36)

وافق مجلس التجارة والتنمية بصفة استثنائية، في الجلسة العامة من دورته الاستثنائية السادسة والثلاثين، المعقودة في 19 أيلول/سبتمبر 2025، على ألا يحيل رسمياً النسخة الحالية من النص التفاوضي إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تنظيم أعمال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر

إجراء قرعة لاختيار اسم البلد الذي سيتصدر ترتيب الجلوس في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر

1- وفقاً للممارسة المتبعة، اختيرت جزر سليمان بالقرعة لتتصدر الترتيب الأبجدي الذي سيُعتمد في ترتيبات الجلوس في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر

2- قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية، بصفته رئيس اللجنة التحضيرية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر، تقريره إلى مجلس التجارة والتنمية عن التقدم المحرز في النص التفاوضي. وذكَّر بعد عرضه بأن دورة المجلس الاستثنائية تُستخدم، كما جرت العادة، لإحالة النسخة القائمة من النص التفاوضي إلى المؤتمر رسمياً. لكن لما كانت موارد الترجمة التحريرية المخصصة للأونكتاد في عام 2025 محدودة، فقد اقترح ألا يحيل المجلس رسمياً، بصفة استثنائية، النسخة الحالية من النص التفاوضي إلى دورة المؤتمر السادسة عشرة. ووافق المجلس على المقترح (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

3- وشددت ممثلة فنلندا على التزام بلدها بدعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في الأجل الطويل، من خلال أدوات تشمل على سبيل المثال المنتدى المعني بمستقبل أقل البلدان نمواً. وبناءً على ذلك، أعلنت أن فنلندا ستقدم 000 250 يورو لدعم مشاركة وفود تلك البلدان وممثليها على المستوى الوزاري في الاجتماعات الوزارية ذات الصلة في دورة المؤتمر السادسة عشرة في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

4- وأعرب رئيس المجلس، نيابة عن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعموم الأعضاء، عن امتنانه لحكومة فنلندا. وأعربت مجموعات إقليمية وعدة وفود كذلك عن تقديرها لحكومة فنلندا لسخائها في الإعلان عن دعم مشاركة وفود تلك البلدان في اجتماعات المؤتمر الوزارية، وعن التزامها بتقديم الدعم الطويل الأجل إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الأعمال التحضيرية لاستعراض الدورة السادسة عشرة للمؤتمر قوائمَ الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة 1995(د-19)

5- وافق مجلس التجارة والتنمية على طلب أرمينيا، الذي أيدته المجموعة دال، أن تُضاف إلى الدول المدرجة في القائمة دال المرفقة بقرار الجمعية العامة 1995(د-19). وستُحال أحدث نسخة من قائمة الأعضاء إلى المؤتمر لإقرارها[1].

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

6- بعد أن افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية دورة المجلس الاستثنائية السادسة والثلاثين، رحب ببيانات الأمينة العامة للأونكتاد والوزير ونائب رئيس البعثة الدائمة لسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

7- أعربت الأمينة العامة للأونكتاد في كلمتها[2] عن أسفها لعدم تمكنها من حضور الدورة شخصياً بسبب سفرها لحضور دورة الجمعية العامة التي ستكون لها آثار عميقة على منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل الأونكتاد ودورته السادسة عشرة. وقالت إن دورة المجلس الاستثنائية السادسة والثلاثين هي الأخيرة قبل انعقاد المؤتمر، وأعربت عن تقديرها للأعضاء للجهود المبذولة والأجواء الإيجابية في المفاوضات الجارية، مما يبعث فيها الأمل. وينبغي أن تفضي النوايا الحسنة إلى نتائج ملموسة في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وحثت الدول الأعضاء على أن تركز، لدى اختتام المفاوضات، على وثيقة ختامية قوية ومرنة وطموحة وذات توجه واضح. وطلبت منها أن تثق في الأمانة لترجمة الأولويات الواسعة إلى إجراءات عملية. وحثتها على أن تدرك بأن هناك ضغطاً شديداً على التجارة والتنمية وتعددية الأطراف. وأشارت إلى أن عضوية الأونكتاد العالمية ومنظوره الإنمائي الثابت يجعلان منه مؤسسة فريدة من نوعها. فهو منتدى تجتمع فيه البلدان النامية والمتقدمة كافة للنظر في كيفية تغير التجارة والتنمية، وفي تحديد البلدان المعرضة لخطر التخلف عن الركب. وسيكون لنتائج عمل الأعضاء أثر وستشكل معالمَ إسهام الأونكتاد في خطة التنمية في المراحل التي تلي دورة المؤتمر.

8- وتكلم الوزير ونائب رئيس البعثة الدائمة لسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة نيابة عن سويسرا بصفتها البلد المضيف لدورة المؤتمر السادسة عشرة. وشدّد على أن استضافة المؤتمر بعد مرور 61 عاماً على إنشاء الأونكتاد في جنيف شرف ومسؤولية. وبالنظر إلى هذه الخلفية التاريخية، فإن حكومة سويسرا تتطلع إلى استقبال وفود ممثَّلة على أعلى مستوى ممكن. والمؤتمر حدث هام ينعقد في الوقت المناسب. فالنظام التجاري الدولي يواجه حالياً تحديات وضغوطاً، ومن ثم أضحى النقاش الصريح والمفتوح والبنّاء بين الدول الأعضاء أهم من أي وقت مضى. وقال إنه واثق بأن نوعية المناقشات ستتجسد في الوثيقة الختامية وفي الإعلان السياسي الذي يعده رئيس المؤتمر. وكما جرت العادة في المؤتمرات التي تُعقد كل أربع سنوات، تعكف سويسرا على إعداد الإعلان السياسي وستُطلع الأعضاء عليه في الوقت المناسب. وأخيراً، أبلغ الأعضاءَ بأن السيد غي بارميلان، المستشار الاتحادي ووزير التجارة في سويسرا، سيترأس دورة المؤتمر السادسة عشرة، وسيرحب بنظرائه في جنيف. وأكد للأعضاء دعم البعثة الدائمة والسلطات المحلية فيما يتعلق بالترتيبات اللوجستية والأعمال التحضيرية

(1) ستصدر قائمة الأعضاء المحدَّثة بوصفها الوثيقة TD/B/INF.261.

(2) بيان بالفيديو.

الأخرى. ولتقديم مثال على كرم الضيافة السويسرية، أعلن أن رئيس المؤتمر سيقيم حفل عشاء رفيع المستوى مساء يوم افتتاح المؤتمر.

باء- الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر

(البند 3 من جدول الأعمال)

9- قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية، متحدثاً بصفته رئيس اللجنة التحضيرية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر، تقريره إلى مجلس التجارة والتنمية وعرض فيه لمحة عامة عن التقدم المحرز في النص التفاوضي منذ إنشاء اللجنة التحضيرية في أيلول/سبتمبر 2024. وأشار إلى الاتفاق حتى الآن على سبع عشرة فقرة من النص التفاوضي، وهو عدد أقل بكثير من المعتاد. وشدّد على الجو التعاوني والالتزام بتحقيق نتيجة طموحة، منوهاً باستعداد أصدقاء الرئيس لتيسير العمل وتقديم دعم إضافي عند الطلب. وستواصل اللجنة التحضيرية اجتماعاتها حتى بداية دورة المؤتمر السادسة عشرة. وحث الأعضاء على مضاعفة الجهود وتسريع وتيرة التقدم. وذكّر بالمناقشة التي دارت في الاجتماع الأخير للمكتب الموسع للمجلس بشأن موارد الترجمة التحريرية المحدودة، واقترح ألا يحيل المجلس رسمياً النسخة الحالية من النص التفاوضي إلى دورة المؤتمر السادسة عشرة.

10- وأدلى ممثلو الوفود التالية ببيانات: بيرو باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وبيلاروس؛ وشيلي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وإندونيسيا؛ ومصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وغامبيا؛ والكرسي الرسولي؛ والجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ونيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ ولبنان؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وسويسرا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وأوغندا.

11- وشكر العديد من الوفود رئيس المجلس وأصدقاء رئيس اللجنة التحضيرية على توجيه العملية التحضيرية، وشكروا أمانة الأونكتاد على الدعم الذي قدمته، وأعربوا عن التزامهم المستمر بأن يحقق المؤتمر نتائج ناجحة ومتينة. كما أعربت وفود عديدة عن تقديرها لسويسرا لاستضافة المؤتمر.

12- وأقرت عدة مجموعات إقليمية ووفود بالجهود الحثيثة التي بذلها أصدقاء رئيس اللجنة التحضيرية على نطاق المجموعات الموضوعية من أجل دفع عجلة المفاوضات. وقبل شهر واحد من انعقاد دورة المؤتمر السادسة عشرة، لا بد من تسريع الوتيرة، وعلى الوفود أن تتصرف بحس من المسؤولية كي تكون النتائج في مستوى التحديات المترابطة التي تواجهها البلدان النامية. ولا يزال العالم بعيداً عن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو الآن في منعطف صعب للغاية يقوض آفاق التنمية للشعوب ويمتحن النظام المتعدد الأطراف. ولكي يحقق المؤتمر نتائج تفاوضية، ينبغي أن يركز الأعضاء على التزامات محددة في مجالات رئيسية ليستفيد الجميع من العولمة. وبينما يشكل إصلاح الهيكل المالي الدولي أولوية ملحة، يسِم الركود مواقف الأعضاء من تمويل التنمية. وينبغي تقييم الأثر الإنمائي للتدابير القسرية الانفرادية، تمشياً مع ولاية الأونكتاد. وينبغي الاعتراف بالحاجة إلى التمويل المناخي وبالفجوة المستمرة بين الموارد المتاحة واحتياجات البلدان النامية. ويشكل نقل التكنولوجيا وتكييفها أمراً حيوياً لبناء القدرات الإنتاجية وتقليص الفجوة الرقمية وتمكين البلدان النامية من تسخير الابتكار من أجل التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالاستثمار، فإن الهدف المنشود هو إعداد كل بلد نامٍ لجذب الاستثمارات وتوليدها بنفسه.

13- وبالإضافة إلى ذلك، شددت مجموعة إقليمية ووفود على ضرورة إحراز تقدم في مسألة تمويل التنمية. ورئي أن تحديد ولاية متينة بشأن هذه المسألة ستمكِّن الأونكتاد من مساعدة البلدان النامية في

إدارة الديون ومن دعم سياسات فعالة لمعالجة أزمات الديون وتكاليف خدمة الديون التي تقوض العمل على تحقيق التنمية المستدامة، مثل السعي إلى التنويع الاقتصادي والمشاركة في الاقتصاد الرقمي. وشدد مندوب آخر كذلك على أهمية وجود ولاية قوية بشأن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

14- وذكّرت مجموعة إقليمية وعدة وفود بأن المجتمع الدولي يمر بلحظة محورية، حيث ما زالت تعددية الأطراف البنّاءة تثبت أهميتها وقدرتها على الصمود، على الرغم من تعقد الوضع العالمي وتغيره. وسلطوا الضوء على أهمية النظر إلى ما بعد عام 2030. ورأى مندوب آخر أن الوثيقة الختامية لدورة المؤتمر السادسة عشرة ينبغي أن تكون بمثابة منارة أمل لتلبية الاحتياجات الملحة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان الجنوب بوجه أعم، من خلال حلول جريئة قابلة للتحقيق وتشمل الجميع. وقد أرسى الأعضاء أساساً متيناً يعكس التطلعات المشتركة إلى التجارة المنصفة والتنمية المستدامة والالتزام بتعددية الأطراف. وأضاف مندوب آخر أن حالة عدم اليقين التام على الصعيد الدولي تشكل تحدياً أمام مصداقية النظام المتعدد الأطراف. واعتبر دورة المؤتمر السادسة عشرة فرصة سانحة؛ ورأى أن نجاحها رهين بإجراء مفاوضات بنّاءة والتوصل إلى توافق حقيقي في الآراء. ومن خلال الحوار والتعاون والنوايا الحسنة، يمكن للدول الأعضاء تحقيق نتائج تعيد الثقة في النظام المتعدد الأطراف وتعكس التطلعات المشتركة للجميع. وأكد من جديد دعم وفده القوي لدور الأونكتاد وولايته الفريدين عبر الركائز المتعاضدة، ألا وهي بناء توافق الآراء والبحوث وتحليل السياسات والتعاون التقني للنهوض بالتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وشدد مندوب آخر على الحاجة الواضحة إلى اتباع نهج إنمائي يفضي إلى التحول. ورأى أنه ينبغي للأونكتاد تكثيف جهوده لدعم الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية وإضافة القيمة والتصنيع، فضلاً عن عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

15- وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أن تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف وإصلاحه أمر بالغ الأهمية في وقت يتسم باضطرابات ناجمة عن اعتماد تدابير تجارية انفرادية، بما في ذلك تدابير بيئية، تؤثر على التجارة. وقد عمل الأونكتاد خلال السنوات الأربع الماضية على المساهمة في تعزيز قدرة البلدان النامية على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، فضلاً عن العوامل الأخرى التي تؤثر على التجارة والتنمية. وسلطت المناقشات التي جرت في دورة المجلس الأخيرة الضوء على تراجع التجارة الدولية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بسبب سياق عالمي غير مواتٍ، ونقص في التمويل، وأوجه قصور هيكلية ودورية طويلة الأجل ناجمة عن الافتقار إلى التنويع وإلى التطور في الإنتاجية. ومن بين المسائل العديدة التي تؤثر على المنطقة الاتجاهات نحو العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في تنظيم سلة الصادرات والتأخر في رقمنة الإجراءات، فضلاً عن تحديات في الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك النقل والخدمات اللوجستية، مما يجعل تبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود أمراً بالغ الأهمية. وهناك تحديات كبيرة تتمثل في سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية، وتنويع سلة الصادرات وزيادة تعقيدها، ورفع الإنتاجية، وجذب الاستثمار والتمويل المبتكر، لمعالجة مسائل من قبيل البنية التحتية والخدمات اللوجستية. ويشكل العمل غير النظامي وتغير المناخ مخاطر كبيرة على قطاعات رئيسية، كالزراعة والتصنيع والخدمات والسياحة. ولا بد أيضاً من التقيد بمبادئ الانتقال العادل، واغتنام فرص الانتقال الطاقي باستخدام المعادن الاستراتيجية، والتكامل الإقليمي، وسياسات المنافسة. ومن بين المجالات الهامة الأخرى التجارة الإلكترونية في سياق التحول الرقمي، وزيادة الاندماج في سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد، لا سيما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمكين المرأة اقتصادياً، من أجل تحقيق نمو طويل الأجل وتطوير قطاعات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى والتكيف مع تغير المناخ وحماية المحيطات واستخدامها المستدام والحصول على تمويل ميسور التكلفة. ويكتسي إصلاح الهيكل المالي الدولي والديون السيادية والتعاون بين بلدان الجنوب ووضع أطر تنظيمية منصفة للاقتصاد الرقمي أهمية حاسمة. وقد اضطلع

الأونكتاد بعمل في تلك المجالات من خلال ركائزه الثلاث. وينبغي مواصلة وتعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات، لا سيما من خلال الدورات التدريبية المنتظمة في إطار "الفقرة 166"، التي أعيد تأكيدها في عهد بريدجتاون. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق تنمية مستدامة شاملة وقادرة على الصمود، تُقاس بمقياس متعدد الأبعاد يتجاوز منظور الناتج المحلي الإجمالي.

16- ورأى مندوب آخر أن الأمل، في عالم يغلب عليه الانقسام في كثير من الأحيان، يساعد على الشعور بأن من الممكن دائماً اتخاذ خطوات جماعية لحل المشاكل. وقال إن موضوع المؤتمر، وهو "تشكيل المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة"، تجسيد للأمل – ومسار يقود إلى الترابط والدعم المتبادل. وظل الأونكتاد منذ إنشائه صوتاً حيوياً لتعددية الأطراف يحفز باستمرار على إصلاح النظام الاقتصادي العالمي لكي تنتفع منه البشرية جمعاء انتفاعاً حقيقياً، وهدفه البسيط والصعب في آن واحد هو جعل النظام الاقتصادي العالمي في خدمة جميع البلدان وجميع الناس. ورأى أن هناك مجالات شتى تستحق اهتماماً خاصاً. ولا يمكن اختزال التنمية في أشكال ومؤشرات وأرقام؛ بل هي في المقام الأول مسألة تتعلق بالناس، لا سيما من يعيش في البلدان النامية. أما تخبطها في أزمة فلأنها أغفلت الإنسان. وأصبحت أزمة التنمية الماثلة أمام المجتمع الدولي كالآتي: نمو لا ينصف، وتقدم لا يشمل الجميع، وثراء بلا رخاء حقيقي، تتضرر منه أشد الضرر البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وتتجسد أزمة التنمية هذه في الهياكل ذاتها التي يراد منها استدامة التنمية. وكثيراً ما يواجه الهيكل المالي الدولي صعوبات في التصدي للتحديات الحالية. واستطرد قائلاً إن أزمة الديون هي أزمة تنمية أساساً. ولا بد من اتخاذ إجراءات جريئة وطموحة في هذا الصدد وفي المجالات ذات الصلة، بما فيها التجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي. وينبغي دعم إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بتمويل مناخي متين ومتزايد. والتكيف والتخفيف وجهان لعملة واحدة لا يسير أحدهما دون الآخر. ومن المهم العمل معاً من أجل وضع إطار متماسك لتدابير التكيف بموازاة تسريع جهود التخفيف. ويتبوأ مفهوم الانتقال العادل مكانة محورية في هذا التوازن الدقيق. وكرر دعوة الرئيس إلى التوصل إلى وثيقة متينة وطموحة تتضمن مجالاً كافياً للتكيف مع أوضاع متغيرة باستمرار، لكنها قادرة على تحقيق نتائج قوية وملموسة يمكن أن تعزز التنمية الشاملة والمستدامة، لا سيما لبلدان الجنوب. وأخيراً، قال إنه لا أمل إلا أمل الجميع. وأضاف أن وفد بلده يشجع جميع الأطراف على مواصلة الحوار، والتحلي بالمرونة كلما أمكن، والعمل من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية متينة تكرس الأمل في مستقبل أفضل.

17- ورأى مندوب ومجموعة إقليمية أن التقدم المحرز في المفاوضات يبشر بالخير وإن كان طفيفاً. وأبرزت وفود في كلماتها مسائل تتطلب زيادة الحوار وتجديده وسعي الجميع إلى تحقيق توافق أوسع. وقالت إنها ستواصل العمل بطريقة بنّاءة وواقعية لتحقيق نتيجة طموحة لكنها تجسّد نهجاً متوازناً، مع مراعاة الأولويات والاحتياجات والقيود المتنوعة التي تؤثر على جميع البلدان بطرق مختلفة. وكررت تأكيد ملاحظات سابقة، وذكّرت بأهمية الأمل وبأصل هذه الكلمة، مضيفة أن أمتن الحبال أكثرها فتلاً. لذا فإن نتيجة المؤتمر ستكون قوية لأنها ستكون بمثابة دعوة جماعية إلى العمل.

18- وكررت مندوبة أخرى الإعراب عن الشواغل والمسائل التي أثارتها البلدان النامية، وقالت إن الولاية التي كلفت الجمعية العامة بها الأونكتاد، وهي تيسير التجارة الدولية وتسريع التنمية الاقتصادية، تعني أنه ينبغي للأونكتاد أن ينظر في التدابير القسرية الانفرادية لأنها تؤثر على التجارة. ولهذه التدابير آثار سلبية على الدول المستهدفة والدول التي تطبقها. ولاحظت أن رصد وتقييم أثر تلك التدابير على حقوق الإنسان في البلدان المستهدفة عملية مجزأة وغير كافية، حسبما جاء في التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير أخرى صادرة عن الأمم المتحدة. وقد أصبح اللجوء إلى التدابير الانفرادية، لا سيما الاقتصادية والمالية، أمراً شائعاً تقريباً في بعض البلدان، ويؤثر على الاقتصاد

والتجارة والتنمية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. ودعت إلى أن تعالَج في إطار الأونكتاد مسألة عدم تقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية على الاقتصاد. وقالت إن وفد بلدها يتوقع أن تضفي الوثيقة الختامية لدورة المؤتمر السادسة عشرة طابعاً مؤسسياً على ولاية إجراء تقييم شامل وموضوعي لأثر تلك التدابير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتنمية المستدامة.

19- وقال مندوب آخر إن استمرار اللجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية، لا سيما في مجال التجارة، في وقت يشهد أزمات متتالية وتوترات جيوسياسية وشواغل مناخية واتساع نطاق عدم المساواة، يفرض على الناس أعباءً ثقيلة ويعيق التنمية المستدامة، ويؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية في العديد من البلدان. وتتطلب مواجهة هذه التحديات زيادة التعاون الدولي وتجديد الالتزام بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويتسم بالانفتاح والشمول وعدم التمييز. وأضاف أن اعتماد مصطلحات من قبيل "طوعي" فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتكييفها سيكون تمييعاً غير مقبول للالتزامات في هذا المجال. ومن الضروري من ثم إجراء تحليل في إطار ركيزة البحث التي أرساها الأونكتاد، وإقامة حوار مفتوح وبنّاء بين الدول الأعضاء.

20- وذكرت مجموعة من البلدان أن الوثائق الختامية المعتمدة ينبغي دائماً أن يكون لها إطار متين ومتوازن. وينبغي الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بطريقة شفافة وشاملة تضمن مراعاة أصوات وشواغل جميع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً مراعاة تامة وتعكس الالتزامات المشتركة بخطة عام 2030. وحثت المجموعةُ على التحلي بروح التعاون والمرونة، مع السعي إلى تحقيق توافق في الآراء ليكون المؤتمر الذي ينعقد كل أربع سنوات سلساً وناجحاً. ومن بين الأولويات التي اعتُبرت ملحة لتعزيز التجارة والتنمية باعتبارهما محركين للازدهار العالمي في السياق الحالي، التعريفات الجمركية والتوترات الجيوسياسية والتدابير القسرية الانفرادية، فضلاً عن تزايد عدم اليقين وعدم إمكانية التنبؤ في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى تعطيل التدفقات التجارية وإبطاء الاستثمار وتقويض مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي توطيد دور الأونكتاد بوصفه محفلاً أساسياً للحوار البنّاء والتعاون، وينبغي أن يعمل الأعضاء معاً لضمان استمرار الأونكتاد، عن طريق المجلس، في أداء دور مركزي للتجارة والتنمية داخل النظام المتعدد الأطراف.

21- وذكر مندوب، رداً على التعليقات على التدابير القسرية الانفرادية، أن العقوبات المستقلة التي يفرضها بلده لها أهداف محددة وتركز على ردع السلوك غير المقبول وإظهار الدعم للمعايير الدولية. وهذه العقوبات قانونية وشفافة وتتيح الحماية وفق الأصول القانونية والطعن بموجب القانون، ولا تناقض أو تعارض ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن الأونكتاد غير مكلف الآن ولم يكلَّف من قبل بولاية العمل في مجال التدابير القسرية الانفرادية، واعترض على البيانات التي تشير إلى عكس ذلك.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- إقرار جدول الأعمال

(البند 1 من جدول الأعمال)

22- أقر مجلس التجارة والتنمية جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B(S-XXXVI)/1 (انظر المرفق الأول).

باء- تنظيم أعمال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر

(البند 2 من جدول الأعمال)

مسائل تنظيمية معلقة

23- أبلغ الرئيس مجلس التجارة والتنمية بتكوين مكتب المؤتمر الذي سيُنتخب على أساس التوزيع الجغرافي.

جيم- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند 5 من جدول الأعمال)

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

24- لم ترِد أي طلبات إضافية من الهيئات الحكومية الدولية لينظر فيها المجلس. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/14 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية الـ 99 والمنظمات الدولية الثلاث التي تحظى حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

25- وافق المجلس، في جلسته العامة المعقودة في 19 أيلول/سبتمبر 2025، على طلبين جديدين قدمتهما مؤسسة مبادرة Datasphere (مبادرة مجال البيانات) (TD/B(S-XXXVI)/R.1) ومؤسسة شباب البحر الأبيض المتوسط من أجل التنمية (TD/B(S-XXXVI)/R.2)، لمنحهما مركز المراقب لدى الأونكتاد ضمن الفئة الخاصة[3].

دال- مسائل أخرى

(البند 6 من جدول الأعمال)

المواضيع والأسئلة التوجيهية للاجتماعات الحكومية الدولية

26- ذكّر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة المعقودة في 19 أيلول/سبتمبر 2025، بموافقته على موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وعلى الأسئلة التوجيهية للدورة، بعد إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 7 آب/أغسطس 2025، وقرر إدراج الموضوع والأسئلة في مرفق لهذا التقرير (المرفق الثاني).

27- وذكّر المجلس في جلسته العامة أيضاً بموافقته على موضوع الدورة السادسة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، بعد إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 13 آب/أغسطس 2025، وقرر إدراج الموضوع في مرفق لهذا التقرير (المرفق الثالث).

موعد انعقاد دورة الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي وجدول أعمالها المؤقت

28- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وعقب مشاورات في المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية، عرض رئيس المجلس أربعة عناصر للنظر فيها فيما يتعلق بالدورة التسعين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، على النحو التالي:

(3) ستصدر القائمة المحدَّثة بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/32.

(أ) تغيير موعد انعقاد الدورة التسعين للفرقة العاملة، من الفترة 22–26 أيلول/سبتمبر 2025، إلى كانون الثاني/يناير 2026؛

(ب) تمديد الدورة التسعين للفرقة العاملة لتصل مدتها إلى سبعة أيام، من 26 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2026، ومن ثم إتاحة وقت كاف لتناول جميع البنود التي يمكن تغطيتها عادة أثناء دورتين، وهي أنشطة التعاون التقني، وتقييم أنشطة الأونكتاد، واستعراض الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2027؛

(ج) الاستعاضة عن البند 5 من جدول الأعمال المؤقت الحالي المعنون "الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2027 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي"، بالبند المعنون "استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2027، الجزء 'ألف' من الميزانية البرنامجية المقترحة"، وإدراج هذا التغيير في جدول أعمال مؤقت منقح يصدر للدورة؛

(د) عقد دورة تحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2027 يومي 6 و7 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تكون في شكل دورة غير رسمية بدلاً من دورة رسمية للفرقة العاملة.

29- ووافق المجلس، في جلسته العامة المعقودة في 19 أيلول/سبتمبر 2025، على العناصر الأربعة المقترحة فيما يتعلق بالدورة التسعين للفرقة العاملة.

هاء- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية

(البند 7 من جدول الأعمال)

30- أذن مجلس التجارة والتنمية للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية لتقريره عن دورته الاستثنائية السادسة والثلاثين إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الاستثنائية السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.

2- تنظيم أعمال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر:

(أ) إجراء قرعة لاختيار اسم البلد الذي سيتصدر ترتيب الجلوس في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر؛

(ب) مسائل تنظيمية معلقة.

3- الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر:

- تقرير اللجنة التحضيرية.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

5- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) الأعمال التحضيرية لاستعراض الدورة السادسة عشرة للمؤتمر قوائمَ الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة 1995(د-19)؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية الدولية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.

6- مسائل أخرى.

7- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

موضـــوع الدورة التاســـعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأسئلة التوجيهية للدورة

الموضوع

النهوض بالتزام إشبيلية نحو إطار عمل مشترك: تعزيز المسؤولية والقدرة والقابلية للتطوير

الأسئلة التوجيهية

(أ) ما هي شـــروط إنشـــاء هياكل وأدوات تمويل مختلط فعالة وقابلة للتكييف وللتطوير، استناداً إلى السياقات القطرية المختلفة، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والجهود الحالية الرامية إلى المواءمة، حسب الاقتضاء، على النحو المبين في الفقرة 33(ط) من التزام إشبيلية؟

(ب) ما هي الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها لدعم تطوير البنية التحتية المادية والرقمية المتصـــلة بالتجارة والنظم الإحصـــائية والتوصـــيلية لتخفيف الاختناقات التجارية ودعم تيســـير التجارة والتوصيلية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المطلوب في الفقرة 44(أ) من التزام إشبيلية؟

(ج) ما هي القدرات اللازمة للبلدان النامية، لا ســـيما في أفريقيا، للتعامل بفعالية أكبر مع الجهات الفاعلة في الأســـواق المالية، بما في ذلك وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، على النحو المطلوب في الفقرة 51(ج) من التزام إشبيلية؟

المرفق الثالث

موضوع الدورة السادسة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الموضوع

التنويع الاستراتيجي بالنسبة للبلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية

المرفق الرابع

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الأرجنتين
النمسا
بنغلاديش
بيلاروس
بلجيكا
بوتان
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بروني دار السلام
بلغاريا
كمبوديا
كولومبيا
الكونغو
كرواتيا
كوبا
قبرص
جيبوتي
الجمهورية الدومينيكية
إستونيا
إثيوبيا
فنلندا
غامبيا
ألمانيا
اليونان
هايتي
هنغاريا
الهند
إندونيسيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
جامايكا
الأردن
لبنان
ليتوانيا
لكسمبرغ
ماليزيا
المكسيك
المغرب
موزامبيق
نيبال
هولندا (مملكة –)
مقدونيا الشمالية
عمان
باكستان
البرتغال
جمهورية كوريا
رومانيا
الاتحاد الروسي
ساموا
صربيا
إسبانيا
سري لانكا
سورينام
الجمهورية العربية السورية
تايلند
توغو
ترينيداد وتوباغو
تونس
تركيا
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B(S-XXXVI)/INF.1.

2- وحضر الدورة ممثلون عن عضو المؤتمر التالي:

الكرسي الرسولي

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة مراكز التجارة الدولية